يقول انما اقربت بالرضاع بينهما قبل العقد لعدم قصدي
النكاح وبين العقد ومثل الصغيرة الكبيرة ولو كبيرة ويؤخذ
مما ياتي ان اقرار الام وحدها لابد من فشو قبله ثم اشار
للثاني بقوله وثبت الرضاع برجل وامراة اي مع امراة
ان فشا منهما او من غيرهما قبله لان لم يحصل فشو قبل ذلك
وبامراتين ان فشا ذلك منهما او لي من غيرهما قبل العقد
لان لم يفش او فشا بعده فلا يثبت بما ذكر ولا يشترط
معه اي مع الفشو عدالة عند ابن رشد وعزاه لابن
القاسم وروايته عن مالك واذا قال على الابهج ومقابله
للمخمي انها تشترط معه وشمل كلامه الاب مع الام في
البالغين والام مع امراة اخري والامين في البالغين و
ثبت بعدلين او عدل وامراتين مطلقا قبل العقد وبعده
فشا امر لا لا يثبت بامراة فقط ولو فشا منها او من غيرها
قبل العقد الا ام صغير معها اي مع الفشو فيجب التنزه
ولا يصح العقد معه كما تقدم وندب التنزه في كل ما لا
يقبل مما نظم به لانه صار من السمات التي من اتقاها
فقد استبرا لدينه وعرضه باب ذكر فيه وجوب
النفقة على الغير واسبابها ثلاثة نكاح وقرابة خاصة
وملك واقوي اسبابها النكاح ولذا بدا به فقال تجب

مكرر وجوب نفقة الزوجة

نفقة الزوجة المطيعة الوطي حرة او امة بنوات الامة
ببيتا مع زوجها امر لا على الزوج البالغ حرا او عبدا او نفقة

زوجة

زوجة العبد عليه من غير خراجه وكسبه كصدقة ونحوها
الا لعرف كما تقدم الموسر بها على قدر حاله كما ياتي ان
دخل بها ومكنته من نفسها بعد الدخول بها لا ان منعت نفسها
منه او لم يدخل بها ودعته هي او وجبرها او وكيلها لها اي
للدخول ولو عند غير حاكم وليس احدهما اي الزوجين
مشرفا على الموت عند الدعاء الدخول والا فلا نفقة لها
لعدم القدرة على الاستمتاع بها فان دخل فعليه النفقة
ولو حال الاشراف ولا نفقة لغير مطيقة ولو دخل كما هو
ظاهر كلام بعضهم والاوجه انها اذا دخل لزمه النفقة ان كان
بالغا ولا لي صبي ولو دخل وافتضها لان وطئه كلا وطئ
والذي قرره الشيخ كلام ابن القاسم الحاجب ان هذه
الشروط في غير المدخول بها اذا ادعى الدخول واما الدخول
بها فتجب النفقة من غير اعتبار هذه الشروط واستظهر الشيخ بنا
قال له المحشي بين النفقة بقوله مقوت وعوما وكل من
خبز وغيره كقوت غالب اهل السودان من فح وغيره على
نحو ي عادة اهل محلهم وادام من ادهان او مرق او غيرها
على مقتضى عادتهم وان كانت اكولة تلزمه شبعها وكسوة
وسكنى بالعادة مرجع الاربعة فلا يجاب لاقص منها
ان قدر ولا تجاب المراة لاكثر ان طلبته وتعتبر العادة بعدد
وسعة اي الزوج وحالها اي الزوجة فان كانا غنيا فهما
عند الفقراء ان كانت فقيرة وان كان فقيرا لزمه ان ينفق

Copyright © King Saud University